



اسم المقال: تأثير المتغير العسكري الامريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003

اسم الكاتب: محمود فاضل حمود، أ.م.د. عباس هاشم عزيز

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/450>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 21:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



The Impact of the US Military Variable on Security Reality in the Arab Gulf Region after 2003

Researcher.Mahmood Fadhil Hmood Asst. Prof. Dr. Abbas Hashim Aziz

University of Baghdad/ College of Political Science

Ministry of Defense/ General Inspectorate Department

abbas.hashim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

qdete3@gmail.com

Receipt date:9/5/2022 accepted date:16/6/2022 Publication date: 1/12/2022

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.620>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#)

Abstract:

The military presence in the Gulf region after the British withdrawal from it in 1971 was one of the most important pillars of the American strategy to climb the ladder of global leadership, as the geostrategic features that the region enjoyed provided factors of controlling energy sources and global trade routes. The United States of America guarantees Western Europe and Japan the process of access to energy sources and the exclusion of its opponents from the region, especially the Soviet Union, and the growing American military presence in the Gulf after the invasion of Iraq in 2003. On the other hand, the region experiences many contradictions, some of which threaten its security, such as the exacerbation of disputes between its countries and the emergence of crises such as the crisis of the file of Iranian nuclear crisis, the Qatari crisis, the continuation of the Arab-Iranian disputes over the UAE islands, and the Bahrain problem, which ended with Saudi military intervention, as well as the war in Yemen. All of these problems occur with the intense US military presence in the region, which suggests a causal relationship between the US strategy adopted in the region and the continued security instability. Therefore, this research will address in detail the relationship between the American presence in the Arab Gulf region and the persistence of instability in it, especially after 2003.

Keywords: military variable, the US, security reality, Arab Gulf.

تأثير المتغير العسكري الأمريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. عباس هاشم عزيز

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

abbas.hashim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الباحث: محمود فاضل حمود

وزارة الدفاع/ دائرة المفتشية العامة

qdete3@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٥/٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٦/١٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٢/١

الملخص:

مثل التواجد العسكري في المنطقة الخليجية بعد الانسحاب البريطاني منها عام ١٩٧١ أحد اهم ركائز الاستراتيجية الامريكية في الصعود الى سلم القيادة العالمية، اذ وفرت الميزات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة عوامل تحكم في مصادر الطاقة وطرق التجارة العالمية. وضمنت الولايات المتحدة الامريكية لاوروبا الغربية واليابان عملية وصول مصادر الطاقة لها وابعاد خصومها من المنطقة، لاسيما الاتحاد السوفيتي، وتعاضم التواجد العسكري الامريكي في الخليج بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣. بالمقابل عاشت المنطقة تناقضات كثيرة منها ما يهدد امنها واستتقال الخلافات بين دولها وظهور ازمت كآزمة الملف النووي الايراني، والازمة القطرية واستمرار الخلافات العربية - الايرانية حول الجزر الامارتية ومشكلة البحرين والتي انتهت بتدخل عسكري سعودي، فضلا عن الحرب في اليمن. كل هذه المشكلات حدثت مع التواجد العسكري الامريكي المكثف في المنطقة، الامر الذي يوحي بوجود علاقة سببية بين الاستراتيجية الامريكية المعتمدة في المنطقة واستمرار عدم الاستقرار الامني. ولذا فان هذا البحث سيتناول بشكل تفصيلي العلاقة بين الوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي واستمرار عدم الاستقرار فيها، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: المتغير العسكري، الامريكي، الواقع الامني، الخليج العربي.

المقدمة:

في ضوء استراتيجيتها المناطقية التي بدأتها بعد الحرب العالمية الثانية، وبما اصطلح على تسميتها بـ (ملء الفراغ) بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي ١٩٧١م، وجدت الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي الميزات الجيوبولتيكية التي تتمتع

بكل مقومات الجذب السياسي والاقتصادي ومركز تفوقها العسكري، واصبح تواجدها العسكري فيها ضرورة في زمن الحرب الباردة، وعززته بشكل كبير بعد احتلال العراق ٢٠٠٣م، من خلال تبني استراتيجية جديدة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ محوراً لمحاربة الارهاب، وجعلت الشرق الاوسط ساحتها الرئيسية، وتماشياً مع هذه الاستراتيجية فرضت حصاراً على ايران بحجة تمددها في المنطقة وسعيها لامتلاك السلاح النووي واتخذت منه مسوغاً لتكثيف هذا الوجود. الوجود الامريكى في منطقة الخليج العربي كان وما زال لا يستوي على في منحى واحد، بل ظل متغيراً بحسب الرؤى التي تبني عليها الادارات الامريكىة سياستها العالمية، وهي رؤى تتحدد بنوع التهديد ودرجة خطورته على الأمن القومي الامريكى، الذي لم يعد مرتبطاً بمفهومه التقليدي العسكري، بل بمفهومه الحديث والشامل الذي يقيسها كقوة عالمية مهيمنة. طبيعي ان واقع الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي له انعكاسات مباشرة على دوله وبمستويات متعددة، يأتي الأمني في مقدمتها والذي جعلها تعاني ومنذ الاستقلال من هشاشته، نتيجة للخلافات التي عصفت بينها الى بناء، ومطامع الدول الاقليمية فيها لاسيما بعد تراكم ثرواتها المالية.

مشكلة البحث:

مع التواجد العسكري الامريكى الكثيف في منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، ظلت المنطقة تعاني من عدم الاستقرار الأمني، واستمرت خلافاتها البينية التي سبقت هذا التاريخ وكانا أزمة اليمن والخلاف الامريكى – الايراني حول البرنامج النووي الايراني هم الاكثر وضوحاً مع هذا التواجد والذي ما زالاً مستمران ولم يجداً طريقاً لحد الان الى حلول حاسمة.

فرضية البحث:

يفترض البحث، ان الوجود العسكري الامريكى بعد ٢٠٠٣ ساعد في المحافظة على الانظمة الخليجية الموالية للولايات المتحدة الامريكىة، وضمن امن اسرائيل، في المقابل

كان عاملاً صانعاً للزمات والتوتر في المنطقة، بما يحقق أحد أهم أهدافها وهي، ربط استمرار رفاهيتها واستقرار انظمتها بالوجود العسكري الأمريكي فيها.

المبحث الأول: مظاهر الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

يعود التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إلى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتعاضم خلال الحرب الباردة، وازداد كثافة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ م، وما تلاها من مرحلة الحرب على الإرهاب. وبحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل تم احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق وأغرقت المنطقة بقوات عسكرية عملياتية، علاوة على ما كان متواجداً فيها، ومثل مجيء إدارة الرئيس (دونالد ترامب) للسلطة في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧ م، علامة فارقة في التعاطي الأمريكي مع قضايا المنطقة، إذ انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران في ٨ أيار عام ٢٠١٨ (Pars and Tabrizi 2020, 4)، واتبعت سياسة "الضغط القصوى" معها، وعززت تواجدها في مياه الخليج وطلبت من حلفائها الغربيين المساهمة في ذلك.

اتخذ التواجد العسكري الأمريكي مظاهر متعددة منها ما هو مباشر تمثل بوجود عسكري ثابت في قواعد ثابتة ومتحركة، ومنه ما اتخذ صورة غير مباشرة تمثل بتزويد حلفائها في المنطقة بالأسلحة مع طواقم تدريب ومستشارين. لذا يكون من المفيد دراسة التواجد العسكري في المنطقة من خلال هذين المظهرين.

المطلب الأول: التواجد العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الشغل الشاغل لكل الإدارات الأمريكية مجابهة التهديدات المباشرة للأمن القومي الأمريكي بسبب التطورات التي أصابت واقع مركزها النفطي وتنامي حاجاتها إليه، إذ أسهم هذا العامل بدور كبير وبارز في توجه الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي، ومن هنا أصبحت مسألة الوجود العسكري على درجة كبيرة من الأهمية لتشرف مباشرة على مصالحها هناك، فضلاً عن ذلك الإمكانيات المالية والتجارية لدول المنطقة والتي جعل منها سوق استهلاكية مربحة، وهو دافع آخر لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي.

إنّ خريطة الوجود العسكري الأمريكي المباشر يمكن توزيعها على الشكل الآتي:

أولاً: القواعد العسكرية الثابتة والمتحركة

اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على قواعد صحراوية ثابتة وأخرى متحركة (الأساطيل)، من أجل التقليل من الاعتماد على البرّ وما يعنيه من مسؤوليات وأعباء

سياسية واقتصادية يوضح الجدول (١) القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة.

جدول (١): القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

الدولة	اسم القاعدة	التفاصيل
المملكة العربية السعودية	قاعدة الرياض الجوية	انتقل القسم الأكبر من القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية بعد تاريخ نيسان ٢٠٠٣م بانتقال القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان الجوية إلى قاعدة العديد في قطر ، في حين بقي عدد من الجنود ضمن مهام التدريب والتعاون العسكري .
	قاعدة الملك عبد العزيز الجوية ب (الظهران)	
	قاعدة قرية الإسكان	تم بناؤه عام ١٩٨٣ بمثابة منشأة سكنية بالكامل للجيش الامريكي ، تضم أفراد من القيادة المركزية لجيش الأمريكي (ARCENT-SA) ولأجل المناورات أيضاً ، وفي عام ١٩٩٦ نشرت الولايات المتحدة فيها قوة المهمة المشتركة جنوب غرب آسيا (TTE-SWA) وقوات المنظومات الدفاعية الجوية المزودة بالرادارات وشبكات الإنذار .
	قاعدة جدة الجوية	يوجد في هذه القاعدة بعثة التدريب الأمريكية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية لأغراض التدريب، إذ يقدم أفراد هذه البعثة التدريب والمساعدة لأفراد القوة الجوية الملكية السعودية حول مختلف عمليات الطيران لاسيما طائرات (C-130) وبذلك فالقاعدة تؤدي الأغراض القتالية والتدريبية .
المملكة العربية السعودية	أبراج الخبر	وهي عبارة عن مجمع سكني تم بناؤه من السعودية عام ١٩٧٩م قرب مدينة الظهران في المنطقة الشرقية من السعودية، وفي أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م سكنت قوات التحالف الأمريكية والبريطانية والفرنسية.
	قاعدة الأمير سلطان الجوية	وتسمى أيضاً قاعدة (الخرج الجوية) وخلال حرب الخليج الثانية تم تطويرها لتكون قادرة على استقبال خمسة أسراب من الطائرات المقاتلة (موقع الكتروني) .
الإمارات العربية المتحدة	قاعدة الظفرة الجوية	مركز الوجود الرئيس للقوات الأمريكية في الإمارات(UAE)، (2002:1)، F-22 Raptor، 97، KC-10، RQ-4، Global Hawk و E-3 Sentry، U2.
	ميناء جبل علي	توجد فيه قاعدة جوية ومستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجستي .
دولة الكويت	معسكر الدوحة	قاعدة معسكر الدوحة القاعدة الرئيسية ومركز اللوجستيات بالنسبة للجيش الأمريكي في الشرق الأوسط .
سلطنة عمان	قاعدة السيب الجوية	يحق للولايات المتحدة الأمريكية استخدام المرافق والقواعد الجوية في السيب وجيرة المصبيرة وثمرت ، وهي ثلاث قواعد جوية جاهزة للاستعمال ، وتستخدم البحرية الأمريكية مرفأ مسقط للرسو والتزود بالوقود .
	قاعدة المصبيرة الجوية	
	قاعدة ثمرت الجوية	
	ميناء مسقط	
مملكة البحرين	قاعدة الجفير	تعد البحرين مقر للأسطول البحري الخامس الأمريكي الذي يتمركز في منطقة " الجفير " شرق العاصمة المنامة .

الدولة	اسم القاعدة	التفاصيل
دولة قطر	قاعدة العديد الجوية	تضم قاعدة العديد أطول ممر للهبوط الجوي في منطقة الخليج بطول خمسة كيلومتر ، بدأ الأمريكيون في إدارة القاعدة عام ٢٠٠١ ، ووقعت الدوحة وواشنطن في كانون الأول ٢٠٠٢ اتفاقاً يعطي غطاء رسمياً للوجود الأمريكي في قاعدة العديد .
	قاعدة السيلية الجوية	تقع جنوب الدوحة، وتم افتتاحها عام ٢٠٠٠
العراق	قاعدة عين الامد	تقع في قضاء البيгдаدي والحباينة وكلاهما في محافظة الانبار، استقرت فيها القوات الامريكية عام ٢٠١٤
	قاعدة بلد الجوية	تقع في محافظة صلاح الدين للتحكم بطلعات طائرات "أف ١٦"
	مطار القيارة العسكري	يقع جنوب الموصل
	قاعد حرير	في كردستان العراق قرب سنجار
	قاعدة التون كوبري	تقع في محافظة كركوك
	قاعدة التاجي	تقع شمال بغداد، توجد فيها قوة امريكية لاغراض التدريب .
	قاعدة كركوك " رينج "	تقع في كركوك وهي معسكري نموذجي للتدريب

نظم الجدول بالاعتماد على المصادر:

(Wallin 2018 ، 2-10). (GlobalSecurity 2021).

ثانياً: التسهيلات العسكرية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء عدد من المعسكرات في دول المنطقة وحسب المدرك الاستراتيجي لمواقعها لكي تعينها في الإدامة والصيانة لقواتها البرية والبحرية والجوية وبما يحقق مرونة في القدرة القتالية، ويساعد على الجاهزية اللوجستية في إعادة تأهيل وإصلاح وتسليح السفن من دون الاعتماد على قناة السويس كصلة لوجستية. ينظر الجدول رقم (٢).

المنشآت العسكرية التي تقد الدعم اللوجستي للقوات الامريكية.

ت	موقع المنشأة	اهميتها	سنة الاستخدام
١	ميناء جدة السعودي	ذو موقع استراتيجي على طريق الشحن الدولي.	
٢	قاعدة الملك عبد العزيز البحرية والجوية	شمال غرب الظهران.	١٩٥٠
٣	قرية اسكان الجوية	مدينة الرياض	١٩٨٣
٤	ميناء ينبع السعودي	الساحل الشرقي للبحر الأحمر (٤٦٠) كم جنوب قناة السويس وهو ثاني أكبر ميناء في السعودية على البحر الأحمر بعد جدة. وقد استجبت عملية استخدام الميناء من قبل القوات الأمريكية في إطار التوتر الحاصل مع إيران	٢٠٢١
٥	المدينة العسكرية في الدمام	تقع في ميناء الدمام وهي البوابة الرئيسية التي تمر من خلاله السفن من أرجاء العالم	
٦	معسكر الدوحة	يقع (٢٠) ميل شمال غرب الكويت ويعد المعسكر القاعدة الأساس والنقطة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.	١٩٨٧
٧	معسكر سنوبي	يقع في مطار قطر الدولي وهو من المعسكرات المحصنة ويضم ملاجئ مكيفة.	١٩٩١
٨	معسكر السيلية	ويقع على بعد (١٥) كم من العاصمة القطرية الدوحة	٢٠٠١
٩	قاعدة الهفوف	تتواجد فيها بعثة التدريب العسكري الأمريكي	
١٠	قاعدة الملك عبد العزيز الجوية	في مدينة الظهران	١٩٧٣

نظم الجدول بالاعتماد على: (Wallin 2018 ، Military Bases Overseas 1998 ، الشمري ٢٠١٣ ، 2018).

المطلب الثاني: الوجود العسكري الأمريكي غير المباشر في منطقة الخليج العربي

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم وجودها العسكري المباشر بمظاهر عسكرية غير مباشرة، وهذه المظاهر يمكن توزيعها على الشكل الآتي:

أولاً: صفقات التسليح

تعدّ دول مجلس التعاون الخليجي هي المتلقي الرئيس لصادرات الأسلحة الأمريكية في العالم. وتمثل تلك الدول سوقاً إستراتيجياً للمجمع الصناعي – العسكري الأمريكي، فخلال المدة الممتدة من عام (٢٠١٢م) إلى عام (٢٠١٦م). شكلت واردات الأسلحة من الولايات

المتحدة الأمريكية نحو (٩١٪) من إجمالي واردات الكويت من الأسلحة، وكذلك (٦٨٪) من واردات قطر من الأسلحة، في حين كانت (٦٥٪) من إجمالي واردات سلطنة عمان من الأسلحة، أيضاً شكلت نسبة (٦٢٪) من إجمالي واردات الإمارات من الأسلحة، في البحرين وصلت نسبة واردات الأسلحة الأمريكية إلى (٦١٪)، أما السعودية فقد استوردت من الأسلحة الأمريكية ما نسبته (٥٢٪) (النجار، ٢٠١٨، ٩٧).

ومثلت صفقات السلاح الأمريكية الضخمة للمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٧ من أكبر الصفقات في تاريخ المنطقة إذ بلغت قيمتها (٤٦٠) مليار دولار، استوردت بموجبها السعودية أسلحة أمريكية بقيمة (١١٠) مليار تدفع بشكل فوري على أن تستورد بباقي المبلغ وهو (٣٥٠) مليار دولار على مدى عشرة أعوام، وفي حزيران ٢٠١٧م وقعت قطر عقود لتزويدها بـ(٣٦) طائرة من طراز (أف-١٥) (F-15)، بقيمة (١٢) مليار دولار، وتأتي صفقة الطائرات الخمسين من طراز (F-15-F18) بمبلغ ٢٣، ٣٧ مليار دولار من الصفقات النوعية التي عقدها مع الامارات العربية المتحدة، وهي تعد في الوقت نفسه من أكبر الصفقات بين الطرفين (BBC 2021).

جدول رقم (٦) حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى دول الخليج العربي بـ (المليون دولار)

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المملكة العربية السعودية	٢٤٨	٢٤٤	٣٥٨	٣٩٧	٣٩٤	٦٠٧	٤١١.١	٧٥٩.١	٧٩٦.١	٤٢٥.٣	١٧١.١	٨٠٠.١	
الكويت	-	١	٣٧	٣٦	٢٢	٥٢	٦٨١	٣١١	١٦٥	٥٥			
الإمارات العربية المتحدة	٦٧٧	٣٩٤	١٥٣	٨٦٣	٩٢٣	-٦٣.١	٥٤٢	٨١٤	٧٧٩	٤٩٩		٧٢٨.٢	٢٣.٣٧
قطر	-	٢٨٠	-	١٥٠	٢٨٠	-	-	٣٨٥	٥٩٥	٤٩٦	١.٠٠٠	٣.٠٠٠	
البحرين	٢	-	٦٨	-	-	٦٠	-	١٥	-	٤	٩١١	٧٥٢	

			٨٧	١٢٧	-	٤٦٨	٣٥	٣٨	-	٢	٢	٧١	سلطنة عمان
			٥٠٦	٨٩٨	٧٩١	٢٨٥	٣٥٥	٣٤٠	٣٩٧	٣٤٣	٣١١	٢٨١	العراق
٣٧.٢٣	٧.٢٨٠	٣.٠٨٢	٠.٧٢.٥	٥٦٥.٧٩٦.٢	٢.٣١٧.٧٥٩	٣٨٧.٢	٠.٦٣.١١٠.٠١	٩٩٧.٠١	٨٤٣.٠١	٩٦١	٢٣٢.٠١	٢٧٩.٠١	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: (McInnis 2020، ٢٨، Zenko 2008، ١٤-٢٤)

ارتفعت واردات من الأسلحة في الشرق الأوسط بنسبة ٢٥ في المائة في المدة ٢٠١٦-٢٠٢٠ مقارنة بالمدة ٢٠١١-٢٠١٥، وذلك يعود الى ثلاثة دول خليجية التي تعدّ الاكثر استيرادًا للأسلحة خلال هذه المدة، وهي السعودية وقطر والإمارات، واستأثرت الولايات المتحدة بنسبة ٥٢٪ من واردات الدول الثلاثة (Congressional Research service 2020, 7)

ومن الجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية كانت أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال المدة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وبنسبة ١١٪ من واردات الأسلحة العالمية. واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ٧٩٪ منها. وبهدف زيادة نفوذها في الشرق الأوسط ضخمت قطر قواتها المسلحة بشكل كبير منذ حوالي عام ٢٠١٣. واستمرت في هذا التوجه في المدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ورفعت من وارداتها التسليحية بنسبة ٣٦١٪ عن مدة الخمس سنوات السابقة (Congressional Research service 2020, 8).

كانت الإمارات العربية المتحدة من بين أكبر عشرة مستوردين للأسلحة في العالم ٢٠٠١-٢٠٠٥. لكن واردات الإمارات من الأسلحة خلال المدة ٢٠١٦-٢٠٢٠ كانت أقل بنسبة ٣٧٪، ويتوقع استمرار الارتفاع في واردات الإمارات من الأسلحة في المستقبل ولعدة سنوات. وبعد تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل في ٢٠٢٠م، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز F-35 إلى الإمارات العربية المتحدة (The Jerusalem post 2022). وعلى الرغم من وجود موردين آخرين للأسلحة الى دول الخليج العربية من داخل المنظومة الغربية كفرنسا والمملكة المتحدة وخرين من

خارج هذه المنظومة، كروسيا والصين، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس للأسلحة الى المنطقة (مارتيني ٢٠١٦، ٦٤).

وتوضح ضخامة هذه الصفقات الاعتمادية الكبيرة لهذه الدول على الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب العسكري، وتعكس دعائم الارتباط الوجودي لأنظمة هذه البلدان بها، وتضع قيد في تغير مسار توجهها إلى مصادر تسليح أخرى لا ترتضيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: التدريبات العسكرية.

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع دول الخليج العربية بما يتفق مع سياستها في ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، والتدريبات العسكرية هي إحدى العناصر الداعمة للوجود العسكري الأمريكي وفرض النفوذ القوي الفعال، لذلك عمدت إلى إجراء التدريبات والتمارين للتأكد من جاهزية القوات العسكرية وحصولها على الخبرة القتالية المطلوبة من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى كافة المستويات برّاً وبحراً وجواً على وفق الأهداف المرسومة لها لتعزيز أمن منطقة الخليج العربي وبالقدر الذي يضمن تحقيق مصالحها في المنطقة.

جدول (٣) التدريبات العسكرية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية

اسم الممارسة العسكرية	دول الممارسة العسكرية	مكان الممارسة العسكرية	تاريخ الممارسة العسكرية	تفاصيل الممارسة
الرد المتوهج	البحرين والولايات المتحدة	البحرين	٢٠١٣/١٠/٢١ - ٢٠١٣/١٠/٣١	تمرين تعبوي بحري
المخرب الحديدي ٢	الإمارات والولايات المتحدة	الإمارات	٢٠١٦/١٢/١٢ - ٢٠١٦/١٢/١٦	مناورة برية
رعد الشمال	٢٠ دولة مع الولايات المتحدة الأمريكية	السعودية، حفر الباطن، مدينة الملك خالد العسكرية	٢٠١٦/٢/٢٦ - ٢٠١٦/٣/١١	مناورات بحرية
المخرب الحديدي ٣	الإمارات والولايات المتحدة	الإمارات	٢٠١٧/٤/٢٨	تمرين بري

حسم العقبان ٢٠١٧	الولايات المتحدة ودرع الجزيرة ودول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	٢٠١٧/٣/١٩ - ٢٠١٧/٤/٦	تمرين جوي وبري
الصداقة ٢٠١٨	الولايات المتحدة والسعودية	شمال السعودية	٢٠١٨/٣/١١ ٢٠١٨/٣/٢١	تمرين بري
درع الخليج ١	٢٣ دولة مع الولايات المتحدة الأمريكية	السعودية	٢٠١٨/٣/٢١ ٢٠١٨/٤/١٦	مناورات برية وبحرية وجوية
اوسمو	الولايات المتحدة والسعودية والامارات		٢٠٢١/٦/ ٢-١	مناورات برية وبحرية وجوية

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

(Kenneth , McInnis 2020 ، 14-24 ، U.S. Central Command 2021)

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية

أعطت حرب الخليج عام ١٩٩١م مسوغاً شرعياً لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، واستحدثت تحالفات انتهت بعضها بنهاية الحرب، ومازال بعضها مستمراً. أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها دفعها إلى الشروع ببناء ترتيبات أمنية، تكفل لها حفظ مصالحها، وتأمين تدفق النفط وضمان الأسواق لمنتجاتهم الصناعية المدنية والعسكرية وإبعاد المنطقة عن أي حرب قد تسبب في تعطيل هذه المصالح أو تعرضها للخطر.

ان واقع دول منطقة الخليج العربية يشير الى وجود خلل في هيكل البناء الأمني فيها، لأسباب عديدة منها صغر حجمها ووقوعها بين دول كبيرة نسبية، فضلا عن حداثة استقلالها وطبيعة التركيبة السكانية غير المتجانسة، وجاء غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠م ليكشف عن هذا الاختلال الأمني مسوغاً للتوجه إلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية الدفاعية.

وفي خلال حرب تحرير الكويت وفي ٦ شباط عام ١٩٩١م، وتصاعد العمليات العسكرية ضد العراق، رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في فصل أمن منطقة الخليج عن ترتيبات

الأمن في منطقة الشرق الأوسط. فاتجهت نحو أداء الدور الرئيس في عملية بناء الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج، وربطت دوله باتفاقيات عسكرية بلغت ١٥ اتفاقية عسكرية بعد ان كانت خمسة اتفاقيات قبل عام ١٩٩١ (McInns 2020, 10) .

مما سبق يتضح أنّ صفقات التسليح والاتفاقيات والمعاهدات والتدريبات والاستشارة من ابرز المظاهر غير المباشرة للتواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والتي تعاضد المظاهر المباشرة، فربط هذه الدول بالتسليح يولد الحاجة للتدريب والاستشارة وتعديل أو تغيير العقائد العسكرية العملية والتعبوية وصياغة الأفكار المفترضة للتحديات الأمنية لمجابهة التهديدات المحتملة، وهو ما تم توظيفه في الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة وبما يعزز وجودها الفعال ويؤمن الأهداف التالية (محمود ٢٠٢٠، ٤٥):

- ١- موارد مالية وسوقاً مهماً لشركات التسليح.

- ٢- اقتران الأسلحة والمعدات المصدرة لهذه الدول مع أسلحة الولايات المتحدة يجعل دول المنطقة بمثابة الخزين الاستراتيجي العسكري للقوات الامريكية وتمكنها تنفيذ عمليات عسكرية تدخل ضمن حساباتها العالمية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة.

المبحث الثاني: الواقع الأمني الخليجي في ضوء الوجود العسكري الأمريكي

سعت ان دول منطقة الخليج العربي (باستثناء العراق وايران) نحو امن إقليمي يحفظ استقرارها من المتغيرات التي تؤثر في أمنها في البيئة الخارجية، وهي من أكثر البيئات تعقيداً وتغييراً في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك سخرت الكثير من الإمكانيات والموارد لتحقيق هذا الهدف عبر التحالفات والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية وزيادة الإنفاق العسكري، ومع كل ذلك لا تزال المشكلات الخليجية والخلاف تجاهها قضاياها تفرض واقعاً تتعاضد فيه المخاوف ويزداد القلق من تفاعلها مع التحديات والمخاطر التي تهدد أمن منطقة الخليج، لاسيما مع وجود تهديد إيراني حتمي بحرب شاملة إذا ما تعرضت ايران لاعتداء أمريكي. ومع إدراك الخليجيين بأن إيران حجر الزاوية الثابت جيوبوليتيكا في المعادلة الأمنية للخليج العربي فإن ايجاد اطر امنية في المنطقة لا يمكن ان يتم من دون انخراطها في هذه الاطر. لذا تبقى المنطقة تواجه تحديات أمنية حقيقة تفعلها

المشكلات الخليجية – الخليجية والخلافات الخليجية الإيرانية حول الجزر الإماراتية والمشكلة البحرانية. ومع الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة سياسياً وعسكرياً يصبح من الضروري معرفة المواقف الأمريكية من كل هذا المشكلات وهو ما يكشف عن ادوار تؤديها بالسلب والايجاب متماشية مع ما تتطلبه مصالحها في المنطقة.

المطلب الاول: الازمات الأمنية العربية-العربية

وبالرغم من مضي عقود من الزمن على الجهود الأمريكية وعلاقتها مع حكام المنطقة ووجودها العسكري الذي تمثل بالقواعد العسكرية على الأراضي العربية الخليجية، فأنها مارست أدواراً في زعزعة استقرار هذه المنطقة من خلال إيجاد الكثير من المشكلات لها، سواء بتدخلها المباشر بجعل وجودها محل صراع بين الأطراف المتنافسة داخل الخليج وخارجه أو بتدخلها غير المباشر من طريق تهيئة البيئة السياسية الخليجية داخليا وإقليمياً لدفعها للصراع على الريادة الخليجية (السعودية، قطر، الإمارات)، أو الدفع باتجاهات سياسية متناقضة (قطر ومساندتها لحركة الإخوان المسلمين وعلاقتها مع ايران، والسعودية والإمارات لمساندتها للاتجاهات العلمانية). كما ان الولايات المتحدة ومن خلال تكثيف وجودها العسكري في المنطقة لا سيما بعد حرب الخليج الثانية، أوجدت شخاً كبيراً بين جانبي الخليج العربي – الإيراني، ودفعت كل منهما إلى الانهماك في سياسات المواجهة في كل مناطق الالتقاء، نذكر منها الأكثر قرباً لموضوع دراستنا اليمن، وما نتج عنها من حرب ما زالت مستمرة لحد الان. ولذا فأننا سنتناول أولاً، الأزمة القطرية، وثانياً، الحرب في اليمن.

اولاً: الأزمة القطرية

بدأت الأزمة القطرية الخليجية في الخروج إلى العلن في الخامس من حزيران ٢٠١٧ عندما قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بسحب سفرائها من العاصمة القطرية بسبب ما وصفوه بعدم التزام قطر بقرارات تم الاتفاق عليها سابقاً داخل منظمة مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني ٢٠١٤م (سحقي

٢٠١٨، ٥٣). ويعد هذا الخلاف مؤشراً سلبياً على طبيعة التعامل داخلها. ومع حدوث تقارب بين طرفي الخلاف وبداية تبدو لنهاية الازمة في اعلان (العلا) الذي وقعته الدول الخليجية الستة في ٥ كانون الثاني ٢٠٢١ مجلس التعاون وتأكيدا وحدتها واستعادة التعاون الا أن الخلاف لم يسو بشكل نهائي بسبب اختلاف التوجهات العقيدية للأنظمة الخليجية (فخرو ٢٠٢١).

الدور الأمريكي في الأزمة القطرية

أن الموقف الأمريكي من الأزمة القطرية يتجلى بموقف الإدارة الأمريكية السابقة " إدارة الرئيس "دونالد ترامب". فمنذ وصوله إلى الرئاسة الأمريكية رفع شعار (أمريكا أولاً). ووعد ناخبه باستحصال الأموال من الدول التي تتمتع بحماية أمريكية لا سيما دول شرق آسيا والخليج العربي، وبالفعل أبرمت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٧ صفقة أسلحة مع تسهيلات عسكرية اخرى لتصل في مجموعها لاكثر من ٤٦٠ مليار دولار (David 2017)، وهي بمثابة صك حماية للأخيرة، وعلى اثر ذلك دفعت الولايات المتحدة السعودية باتجاه الأزمة مع قطر، وهو ما اجبر الجانب القطري على عقد صفقة سلاح (حماية) مع الجانب الأمريكي الذي بدا الفائز الأكبر من الأزمة الخليجية القطرية.

يبدو لنا أنّ مواقف الإدارة الأمريكية كانت تحمل تناقض متعمد، فالرئيس ترامب بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٧ يصف قطر بأنها داعم تاريخي للإرهاب، داعياً دول الخليج ودول الجوار لاتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الإرهاب بقوله: "دولة قطر للأسف، ممول تاريخي للإرهاب على مستوى عال جداً، لابد من إنهاء هذا التمويل"، في حين دعا وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون والسعودية وحلفائها الإقليميين لتخفيف ما وصفه بـ (الحصار) على قطر، وقال تيلرسون: "الحصار بدأ يؤدي إلى أزمات إنسانية"، وكذلك امتدح تيلرسون أمير قطر لعمله على تقليل تمويل منظمات إرهابية قائلاً: "إن هناك حاجة لعمل المزيد، وأن النزاع الحالي يؤثر سلباً في التعاون في المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب وعلى نشاط شركات أمريكية في المنطقة" (The Guardian 2017). وإمام هذه

المواقف الامريكية وبعد اجراء المصالحة القطرية مع دول الحصار يتضح ان السياسة الامريكية لم تكن في اي زمن من ازمنا الازمة جادة في التماشي مع الاتهامات الموجهة لقطر وحتى الى اضعافها وهو ما كشفت عنه التصنيف التي تمتعت به قطر في علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية اذ صنف الرئيس الامريكي جو بايدن قطر حليفاً رئيساً من خارج حلف الناتو، وهو ما وصفته وزارة الخارجية الامريكية بأنه " رمز قوي حول قرب العلاقات بين امريكا والدول المصنفة وتظهر الاحترام العميق لهذه الصداقة مع الدول المعنية" (CNN Arabic 2022).

إنّ تحليل هذا التناقض في التصريحات الأمريكية هدف واضح، وهو السعي لاستمرار الأزمة الخليجية - القطرية لأهداف ابعده من الانحياز للسعودية، بل يصل إلى تحقيق هدف اخر يتمحور حول إعادة تقسيم الأدوار في منطقة الشرق الأوسط، والذي يتطلب بلوغه موجة من الفوضى تقوم على إنتاج أزمات وصراعات بين دول المنطقة تبقي وجودها العسكري مطلباً لجميع دول الخليج العربي، وهو ما حدث بالفعل لكلا طرفي الأزمة.

ثانياً: الأزمة اليمنية

بدأت اليمن تعيش أزمتهما الحالية منذ عام ٢٠١١م متجاوزة تداعيتها المحلية كقضية داخلية، وذلك لارتباطها بالتطورات الإقليمية ضمن ما سمي (موجة الربيع العربي)، وكان حلها عربياً عبر المبادرة الخليجية ومرتبطاً بالمنظمة الدولية التي انتدبت مبعوثاً دولياً لدعم الجهد الخليجي من أجل التوصل إلى تسوية، إلا أن التخوف الخليجي من إيران لدعمها حركة أنصار الله اليمنية بالسلاح والأموال والتصدي لايدولوجية تصدير الثورة الإيرانية كانت الأسباب التي جعلت من هذه الأزمة تتجه نحو الحرب والصدام (الذهب ٢٠١٧، ٦).

ان تطور الأحداث وصولاً للحرب قد بدأ مع التدخل العسكري في اليمن من ائتلاف مكون من عدة دول عربية تحت مسمى "التحالف العربي" بقيادة السعودية بتنفيذ ضربات جوية

ضد حركة أنصار الله في ٢٥ آذار ٢٠١٥م (مولانا ٢٠١٩، ٣)، ضمن عملية "عاصفة الحزم" والتي استمرت بوتيرتها التصاعدية من قبل الطرفين والذي يبدو ان لا حسم عسكري فيها حتى الآن.

الدور الأمريكي في الأزمة اليمنية

الموقف الأمريكي تجاه الازمة في اليمن نابع من استراتيجية ثابتة تقوم على توظيف مخرجات هذه الحرب لخدمة المصالح الامريكية في المنطقة، وهي لا تبتعد كثيرا عن تكثيف وجودها العسكري تحت دعاوى الحفاظ على استقرار المنطقة وضمان امن الممرات المائية في الخليج، ولإدراكها أن الإبقاء على قوة "حركة انصار الله" يعدّ أحد نقاط الضغط على الأنظمة في المنطقة ومنها السعودية، التي ترى في الحوثيين قوة مؤثرة في اليمن على مستوى القوة السياسية، وما تحقق لإعلان وقف اطلاق النار في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩م بالوساطة العمانية عدته السعودية مخرجا للخروج من مستنقع الحرب الذي ارهقت الاقتصاد السعودي، بعد أن وجدت نفسها أمام موقف أمريكي غير واضح، لاسيما في ظل الإدارة الجديدة " ادارة جو بايدن" (الذهب ٢٠١٧، ٨). التأكيد على المسار الدبلوماسي هو مما يميز سياسة الادارة الجديدة تجاه الحرب في اليمن، فمع تولي الرئيس بايدن أكد العودة الي الخيار الدبلوماسي للتعامل مع أزمات وصراعات المنطقة، والرغبة في تقليص الدور الأمريكي في دعم العمليات العسكرية لدول التحالف العربي في اليمن، فالولايات المتحدة تخشى خطر التورط الفعلي في حرب يمنية تبدو بالنسبة لها أقل أهمية من قضايا أخرى (مرزوق ٢٠١٧).

كما تم إعلان رفع اسم " حركة انصار الله" من قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية كخطوة ضرورية من الجانب الأمريكي لفسح المجال امام الحل السياسي (BBC News 2021). وفي تطور اخر، قامت الإدارة الامريكية بتجميد صفقات أسلحة للسعودية، وشمل التجميد الصواريخ الدقيقة، وعقود الصيانة للطائرات الحربية السعودية من طرازي إف-١٦ وإف-١٥، وهو ما سيؤدي عمليا إلى خروج نصف سلاح الجو السعودي من الخدمة

(Borger and Patrick 2021, 1-5) ، في السياق ذاته فإن البنتاغون حاول ان يعوض ذلك من خلال مبيعات اسلحة ذات صفة دفاعية مثل الصواريخ الاعتراضية وتوسيع التعاون الاستخباري وزيادة التدريب، وبرامج التبادل العسكري للسعوديين (Perkins 2021, 1)، الأمر الذي نظرت اليه المملكة بمثابة مكافاة "للحوثيين". علاوة على ذلك فتحت الولايات المتحدة قنوات خلفية مع "حركة انصار الله" في اليمن، واستمرت في مراقبة استهدافهم لمواقع سعودية وتهديدهم لمنشآت النفط دون اتخاذ خطوات عملية لردعهم، وهم ما يعبر عن تغير في النهج الامريكى حيال هذا الازمة، ويظهر الموقف السعودى ضعيفا في هذه الحرب في ظل انسحاب دولة الامارات العربية من التحالف العربي في عام ٢٠١٩م، والموقف الامريكى الجديد، وهو ما دفع السعودية الى تقديم مبادرة سلام في اذار ٢٠٢١م لانهاء الحرب (الجزيرة نت ٢٠٢١). والتي رفضتها " حركة انصار الله" (BBC News 2021).

وعليه يمكن القول ان هناك تغيرا كبيرا طرأ على الموقف الامريكى تجاه المنطقة وهو ما يمكن تلمسه من خلال وقف الدعم للعمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن منذ ست سنوات، مع إعلان الولايات المتحدة مواصلة الدفاع عن السعودية ضد أي هجمات عليها. في ذات الوقت تؤكد الولايات المتحدة ضرورة العمل علي إنهاء الحرب في اليمن.

المطلب الثاني: المشكلات الخليجية – الإيرانية

ان من الخلافات التي ظلت عالقة وأحدثت شرخا على مستوى العلاقات بين طرفي الخليج العربي والإيراني وعكست في كثير من الأزمنة توترا أمنياً، هما مشكلتا الجزر العربية الإماراتية، والمشكلة البحرينية.

أولاً: مشكلة الجزر العربية الإماراتية (طنب الكبرى، الصغرى، ابو موسى)

كانت الأهمية الجيو اقتصادية لهذه الجزر سببا لاحتلال إيران لها بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١م، هذه الواقعة ظلت مدعاة لعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ويمكن توصيف أهمية هذه الجزر بالآتي (القاسمي ١٩٧٧، ٢٨):

١- جزيرة أبو موسى: تبعد هذه الجزيرة ١٦٠ كيلو متر عن مضيق هرمز (القاسم ١٩٧٧، ٢٠)، وفيها معادن كثيرة مثل ترسبات أكسيد الكبريت كما وجود آبار نفطية ثلاثة (شكارة ١٩٩٢، ٤٧) مع صلاحياتها للزراعة والثروة السمكية والحيوانية.

٢- جزيرة طناب الكبرى: تقع شمال شرق جزيرة أبو موسى وتبلغ مساحتها حوالي (٩) كم^٢، وتحتوي على المعادن لاسيما التراب الأحمر، بعد عام ١٩٧١م احتلتها إيران وحولتها إلى قاعدة عسكرية لقواتها البحرية.

٣- جزيرة طناب الصغرى: تقع إلى الشمال الشرقي من طناب الكبرى، وتتكون من تلال وأكفة صخرية وهي غير مأهولة بالسكان، تاريخيا كانت تتبع أمانة رأس الخيمة وتتوفر فيها كميات كبيرة من الحديد الأحمر الخلف على ملكية الجزر الثلاثة خلق توترا سياسيا صاحبه عدم استقرار في العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني، وصل إلى حد تبني منظومة مجلس التعاون الخليجي موقف موحد مع دولة الإمارات العربية في مطالبتها بإعادتها إلى السيادة الإماراتية (محمود ٢٠٢٠، ١١٧). وكانت هذه الجزر وعلى طول المدد الزمنية سبباً في انعدام الثقة بين طرفي الخليج.

الموقف الأمريكي من الخلاف الإماراتي - الإيراني حول الجزر

اتسم الموقف الأمريكي من هذا الخلاف بعدم التدخل المباشر والاكتفاء بالتصريحات المؤيدة لمواقف حليفها الإماراتي دون تقديم أي خطوة عملية لحل الخلاف وظل حبيس تصريح وزير الخارجية الأمريكي "وارن كريستوفر" خلال لقائه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض في ٢٧ نيسان ١٩٩٤، بالتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الخليج (مركز اضواء للدراسات والبحوث ٢٠٢١).

ثانياً: المشكلة البحرانية

إنَّ البحث في هذه الموضوع يمكن أن يتم من خلال متابعة الأسباب التي أدت إلى إثارة هذا الموضوع الخلافى بين طرفى الخليج، تذهب الأطروحات الإيرانية بعائدية البحرين لها والتي لاقت معارضة شديدة من المنظومة الخليجية (العبيدي ١٩٧٦، ٢٨٠). وأيضاً من خلال متابعة مراحل هذه المشكلة وما نتج عنها من تداعيات أمنية على المنطقة ككل.

تفاقم الخلاف العربى الأيراني نحو مستويات اعلى بعد عام ٢٠١١م ومع بداية ثورات الربيع العربى ولان المصالح الامريكىة ولعدم قدرة الحكومة البحرانية من إنهاء الاحتجاجات استعانت بقوات درع الخليج بتاريخ ١٤ اذار عام ٢٠١١م، من خلال تفعيل لبنود الاتفاقية الدفاعية الخليجية المشتركة (عبد الكريم واخرون ٢٠١٢، ٧٣).

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة البحرانية

ظهر رد الفعل الأمريكى تجاه المشكلة البحرانية متوافقا مع سياستها التقليدية في دعم حلفائها الخليجين بوجه عام ومملكة البحرين بوجه خاص، وقد عبر عن هذا الموقف المساند قائد الأسطول الخامس "جيمس مالوى" إذ وصف التصريحات الإيرانية بانها غير مفيدة، وأن تهديد أي دولة لدولة أخرى لا يخدم السلام وبعد ذلك صدر تصريح من المتحدث الرسمى الأمريكى يؤكد اعتراف الولايات المتحدة بسيادة البحرين واستقلالها وينتقد التصريحات الإيرانية (Valeri 2017, 152)، مما تقدم نرى أنَّ الخلافات الخليجية - الخليجية معقدة وتاريخية وتعدّ سبباً مهماً لعدم استقرار منطقة الخليج العربى سواء ما كان بين دول الخليج العربى أم ما كان بين دول مجلس التعاون الخليجى وإيران، وأنَّ القواسم المشتركة التي دفعت لقيام مجلس التعاون الخليجى لم تتمكن من تحقيق الهدف المحورى لهذه المنظمة الإقليمية وهو الوحدة، بل إنَّ نزاعات الحدود واختلاف الرؤى السياسية بينها وصل إلى حد مقاطعة احد دولها وهي قطر، كما أن اعتماد دول الخليج العربى على دبلوماسية الوساطة لحل الخلافات الخليجية - الخليجية والمساعى

للاحتكام الدولي يغيب دور مجلس التعاون الخليجي في حل هذه الازمات بالاعتماد على هيئة تسوية المنازعات لما لها من ثقل بوصفها تمثل رؤية جميع الدول الخليجية، ويبدو ان كل هذه الهياكل الخليجية وظفت بطرق مختلفة للأهداف الاستراتيجية الأمريكية للبقاء والمحافظة على مصالحها، حتى أن هذه الازمات شجعت دول الخليج الى عقد اتفاقيات وشراكات تضمن استمرارية الوجود العسكري الأمريكي وتوفر قاعدة للولايات المتحدة للتعامل مع التحديات والتهديدات بحزم والاحتفاظ بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وهو ما يؤيده غالبية الدول الخليجية.

المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للوجود العسكري الأمريكي وانعكاساته على أمن واستقرار
لم تشهد المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي تغيرا كبيرا بالرغم من ما تقوم به من اعادة انتشار لقواتها في المنطقة في عهد ادارة "جوبايدن" والتي أشارت الى الوجود العسكري الأقوى للولايات المتحدة سيكون في منطقة المحيط الهادئ وأوروبا، في حين سيكون تواجدها في الشرق الأوسط بما يكفي لتلبية احتياجات معينة White House (2021)، الا ان هذا التغير لن يمس جوهر الاستراتيجية الامريكية القائمة على ان يكون لها وجود عسكري كبير ومؤثر في المنطقة الخليجية، وهذا نابع بالأساس مع وجود مصالح جوهريه لها في منطقة الخليج العربي تتطلب استمرار وجودها.
لقد سمى بايدن ثلاث دول في استراتيجيته المؤقتة، مبتدئاً بإسرائيل التي أكد التزامه بأمنها في ما يشبه هدفا ثابتا في السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط . ثم إيران في سياق ضرورة تخفيض التوتر في المنطقة، عبر إعادتها إلى التزامات نووية للعودة لاتفاق يبنى بشكل مختلف عن السابق الذي صاغه أوباما، ليشمل هذه المرة الأنشطة الأخرى لإيران في تطوير الصواريخ ودعم منظمات مسلحة في عدد من الدول العربية. وكانت الحرب في اليمن هي الاهتمام الابرز في هذه الاستراتيجية، اذ عبرت عن رغبة أمريكية بتخفيض التوترات في المنطقة وتقليل الكوارث الإنسانية وأتت بقرارات وقف الدعم العسكري الأمريكي لجهود التحالف العسكري الذي تقوده السعودية والوقوف خلف جهود الأمم المتحدة لإنهاء الحرب (كمال ٢٠٢٢).

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية انعدم ضبط واحتواء هذه التحديات يمكن أن يلحق الضرر بمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي الذي يعد قلب منطقة الشرق الأوسط، وأطلقت دينامية سياسيه جديده كانت احد أهم النتائج الجيوسياسية في المنطقة ورسمت صورة الإقليم بما يعزز مصالحها ومصالح شركائها وحلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي، ومضمون هذه الاستراتيجية يرتكز على محاور ثلاثة فاعلة في فرض الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة، هذه المحاور تتمثل بمواجهة ايران بوصفها دولة مخلة بأمن واستقرار المنطقة ومحاولة تحجيمها مع الحركات الإرهابية الأخرى، وضمان امن إسرائيل، وامن الطاقة(النفط الخليجي)، فضلا عن حماية الأنظمة الحليفة لها في المنطقة خصوصاً(سليمان ٢٠٢١)، ويبدو ان الولايات المتحدة لن تحدث تغيرا جوهريا في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي وازماته، بل ستستمر على السياسة السابقة نفسها مع بعض التغيرات التكتيكية، لا سيما في طريقة التعامل مع ايران وملفها النووي ومحاولة تحجيم دورها السياسي والعسكري في الشرق الاوسط، من خلال ادوات جديدة قد لا تكون العقوبات الاقتصادية احداها، بل محاولة تطويقها بنفوذ اسرائيلي من خلال سياسات التطبيع التي ستستمر لتشمل اغلب دول المنطقة. هناك عوامل ما زالت فاعلة تحكم الوجود الامريكي في المنطقة وهي:

اولاً: تحجيم الدور الايراني ومواجهة الحركات الإرهابية

إن من مسوغات استمرار الوجود العسكري الأمريكي المكثف في الخليج هو التصدي لتصاعد الدور الايراني في المنطقة ومواجهة الحركات الإرهابية التي عدتها الولايات المتحدة الأمريكية العدو المباشر للأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي.

١. تحجيم ايران

مثل احتلال العراق ٢٠٠٣م نقطة مفصلية في أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بسبب اختلال المعادلة السابقة وظهور معادلة جديدة تبرز فيها ايران القوة بشكل أكثر وضوحا كقوة اقليمية تمتلك من القدرات العسكرية ما يمكنها من تحقيق أهدافها، وهي أهداف فيها

ما يهدد امن واستقرار أنظمة الدول العربية الخليجية، لذا لا غرابة أن نرى الاندفاع الكبير لدوله العربية في تعميق حجم العلاقات الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي أخذ أشكالاً مختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية بدرجة أكبر مما كان في السابق. لذا وعلى وفق هذه السياسة تكون الولايات المتحدة قد حققت هدفين استراتيجيين هما، الأول تحجيم للسياسة الإيرانية من طريق إيجاد بيئة معادية لها في المنطقة، والثاني توفير غطاء مسوغات لوجودها في المنطقة والذي يصب في التصدي للسياسة الإيرانية المناهضة لسياستها في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط (محمود ٢٠٢٠، ١٥١).

ويأتي البرنامج النووي الإيراني من بين أهم القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على أولويات ثوابتها في الشرق الأوسط في تأمين الكيان الصهيوني واستقرار الانظمة الحليفة لها. لذا اعربت دول الخليج العربية عن تخوفاتها من أن تكون الرغبة الامريكية في العودة للاتفاق النووي مع ايران بمثابة البوابة لجعل ايران القوة الإقليمية المهيمنة على منطقة الخليج بتفويض دولي، ترى دول الخليج ان معضلة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ما هي إلا انعكاس للمتغير العسكري الأمريكي الذي اصبح بمثابة مركز الثقل في توازن المعادلة الأمنية للمنطقة والذي يعزز استمرارية الوجود العسكري فيها وهو محصلة لمعضلة الأمن في الخليج.

٢. مواجهة الحركات الارهابية

إن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تمحورت حول عدد من النقاط كان أهمها ما يجعل منطقة الخليج العربي هي النقطة الأهم في هذه الاستراتيجية، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال أهم نقاط هذه الاستراتيجية وهي (ولد أباه ٢٠٠٤، ٨٠):
أ-ملاحقة الجماعات الإرهابية بالوسائل العسكرية المخابراتية والقانونية الملائمة. (وهذه النقطة تعني بالذات بمنطقة الخليج بعد أن تبين أن أغلب من نفذ عملية ١١ أيلول ٢٠٠١ هم من العرب الخليجيين).

ب- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة. (وهنا تؤكد على أهمية التدخل المباشر في منطقة الخليج وإسقاط النظام العراقي الذي عدته النظام المهدد للأمن الخليجي، والأمن العالمي).

ج- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها بوصف أن هذه القيم تشكل دعامة الأمن القومي الأمريكي كما أنّ غيابها يعد مصدراً رئيساً للإرهاب والتطرف. (وهنا يظهر مدى قوة التسويق الإعلامي الأمريكي في نشر الديمقراطية كأداة لتسوغ تدخلاتها العسكرية في العالم).

ثانياً: ضمان أمن إسرائيل

عملت الادارات الامريكية المتعاقبة على ضمان امن اسرائيل وتفوقها بوصفها دولة شرق اوسطية داخل النظام الاقليمي العربي، وهو ما عدته من اولويات استراتيجيتها في الشرق الاوسط، وبعد عام ٢٠٠٣ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة ذات ابعاد جديدة تقوم على احتواء كل الدول القوية والمناهضة لإسرائيل (ايران، العراق، سورية)، اذ اتبعت مع العراق استراتيجية (الفوضى الخلاقة) بعد ان اسقطت نظامه (عبد الرحمن ٢٠١٨، ١١٤)، واضعفت الدولة في سوريا بحرب أهلية وبدعم اقليمي، ومارست مع ايران سياسة "الضغوط القصوى" بعد ان انسحبت من الاتفاق النووي في زمن الرئيس "دونالد ترامب" عام ٢٠١٨ (Azizi, Vali and Amir 2020.1550). وفي خطوة اكثر تقدماً تجاه دول الخليج العربي وفي اطار ضمان امن اسرائيل دفعت الولايات المتحدة الامريكية الدول الخليجية العربية الى تطوير علاقات مفتوحة وودية وديناميكية جديدة في المنطقة، ويبدو أنّ الاتفاقات الدبلوماسية التي وقعتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل في العام ٢٠٢٠، وبروز مؤشرات حقيقة لحذو المملكة السعودية حذوهما في المستقبل القريب، كلها كان بضغط امريكي لجعل اسرائيل جزءاً من المنظومة الامنية للمنطقة الخليجية. ومن أجل تكثيف التنسيق الامني ما بين إسرائيل وشركائها الجدد في دول الخليج، قامت وزارة الدفاع الأميركية، في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، بنقل إسرائيل

من منطقة "القيادة الأمريكية الأوروبية" (يوكوم) إلى منطقة عمليات "القيادة المركزية الأمريكية" (سينتكوم) والتي يقع ضمن نطاق عملها جميع دول الخليج، فضلا عن دول عربية وإسلامية أخرى، وتضع مواجهة إيران كمهمة أساسية لها (جراعبة ٢٠٢١، ٥). وهكذا فبعدما كانت الولايات المتحدة تتأى بإسرائيل عن التحالفات الإقليمية بدأت تسعى إلى توحيد الحلفاء الرئيسيين في منطقة الشرق الوسط، بما يشمل إسرائيل، وتحفيزهم للعمل المشترك ضد التهديدات الإقليمية؛ حيث من المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز ضمانة أكثر لإسرائيل مع وجود اهتمامات أكبر للولايات المتحدة نحو خصومها في الشرق، روسيا والصين.

ثالثاً: ضمان مصادر الطاقة (النفط)

أن تأمين النفط الخليجي من حيث الإنتاج والتصدير مسألة في غاية الأهمية لأمن واستقرار المنطقة والعالم، وهو مصلحة حيوية مشتركة للولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، وهنا نشير إليه من دواعي استمرار هذا الوجود، لأسباب عديدة منها، ان قوة الاقتصادية هي اسند الحقيقي للدور الأمريكي في العالم ولا يمكن استمرار التفوق الاقتصادي الأمريكي من دون التمكن من السيطرة على السوق النفطية ان تكون هي الفاعل الأكثر تأثيراً فيها، وتشير إحصائية للطاقة العالمية لعام ٢٠٢٠ الى ان تملكه الولايات المتحدة من احتياطات النفط لا يتجاوز ١٤٪ في حين تمتلك منطقة الخليج العربي نحو ٤٨.٣٪ منه (World 2021 BP Statistical Review of World، 17)، يضاف الى ذلك الحاجة الأمريكية للنفط داخليا، ناهيك عن الحاجة العالمية المتزايدة له، وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بتقل كبير في الاقتصاد العالمي، اذ تزود منطقة الخليج العربي العالم ما نسبته ٣١.٣٪ (BP Statistical Review of World 2021، 18)، اي ثلث حاجته من النفط، ومن يسيطر عليه يكون بمقدوره التحكم بوابات الاقتصاد العالمي وجعلها ورقة رابحة في امتداد النفوذ والهيمنة، كما أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم فقط من خلال شراكات سياسية بل الأمر يحتاج إلى تأمين هذا المصدر الحيوي للعالم بألة عسكرية تمنع خصومها من الوصول إليه وتأمين استمرار تدفقه لها ولحلفائها.

وهكذا فإن استمرار مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين إمدادات النفط من الخليج بشكل رئيس يمثل مشكلة أمن قومي أمريكي.

رابعاً: حماية الأنظمة العربية الخليجية

ان ربط أمن الخليج واستقراره بأمن أنظمتها العربية هي سياسة أمريكية التي عدت أي تغيير مهما كان نوعه في المنطقة سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً سيؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار الذي سيؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة.

ويبدو أن نهاية الحرب الباردة والانفراج والتغيرات التي أحدثتها في التوجه نحو تبني أنظمة ذات طابع ديمقراطي تعددي كان له استجابات في كثير من دول الشرق الأوسط والدول العربية لصالح تبني التعددية السياسية، كانت هذه هي الموجة الأولى من التغيير لم تؤثر على طبيعة الأنظمة الخليجية العربية، لكن الموجة الثانية " ثورات الربيع العربي " عام ٢٠١١ حدثت قلقاً كبيراً لأنظمة المنطقة، فالخوف من التغيير جعل هذه الأنظمة تلتحف بالحماية الأمريكية، وهو ما جعل التعويل على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة أمراً لا مفك منه، يقابل هذا الواقع مصلحة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية يأمن الأنظمة الخليجية الحليفة لها بإبقاء غطاء مادي قوي يمكنها من الاستمرار في الحكم، وفي الوقت نفسه يؤمن استقرار المنطقة (جوز ٢٠٢١).

إن حماية الأنظمة السياسية العربية في منطقة الخليج تعدّ مسألة حيوية لا يمكن المساس بها من وجهة النظر الأمريكية، الأمر الذي جعل الخليج العربي محاطاً بحزام عسكري أمريكي، لإخراجه من معادلة الأمن الهشة وجعله ضمن مظلة الأمن الأمريكي، التي تعتمد على وجود عسكري مباشر (ياس ٢٠١٢، ١٥٢)، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة انتشار القوات الأمريكية عبر بناء شبكات من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في منطقة الخليج.

مما سبق يتضح أنّ استمرارية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وعلى المدى المتوسط هو المرجح بالنظر للأبعاد التي وضعتها الاستراتيجية الامريكية والتي تمثلت في مجابهة الإرهاب، وأمن إسرائيل، وأبعاد القوى الكبرى المنافسة، والمحافظة على مصادر الطاقة، فضلاً عن حماية الأنظمة الحليفة لها في المنطقة.

الاستنتاجات:

خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات هي:

١. للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي تأثير كبيراً في امته واستقراره وبتجاهين، الاول، سلبي عندما ربط استقرار انظمتها السياسة بتواجده العسكري المكثف، وهو ما يعني اعتمادية كبيرة على طرف خارجي يتحرك على وفق مصالحه التي تتغير بتغير اولويات سياسته، والثاني ايجابي، يتمثل ان هذا الوجود مثل عامل ردع للدول الطامحة في ثروات دوله العربية.

٢. ان الاهمية الجيواقتصادية للمنطقة ستبقى عامل دافع للوجود العسكري الامريكي بمظاهره المختلفة، من اجل تأمين مصادر الطاقة التي يعدّ النفط والغاز اهمها في عصرنا الزاهن وستبقى لمدة قادمة مع وجود مصدر اخر له قدرة الاحلال في تشغيل الماكنة الصناعية الغربية.

٣. ان السياسة الامريكية تسير على وفق رؤيتها الامنية التي تعتمد على الوجود العسكري في المنطقة وهو اساس في استراتيجيتها العالمية والتي تسعى من طريقها في البقاء على قمة هرم القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٤. ستظل منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية فائقة ليس فقط لتمتعها بميزات اقتصادية، بل لتمتعها ايضا بمركز النقل الاستراتيجي في الشرق الاوسط، وهي تعد بهذه الميزات اساس لتوازن اقليمي وعالمي في نظر الدول الكبرى.

٥. ومع تغير الاستراتيجيات على وفق تغير أولويات السياسة الخارجية الامريكية تجاه مناطق العالم في كل مرحلة بسبب تغير احوال البيئة الدولية المؤثرة في مسار حركة الهيمنة الامريكية، فالثابت ان المنطقة الخليجية لن تخرج من هذه الاولويات لان منافسي

الولايات المتحدة الكبار (الصين وروسيا) سيملؤون الفراغ بسبب كونها مركز الارتقاء الى
الريادة العالمية لتمتعها بميزات جيوسراتيجية وجيواقتصادية فريدة.

قائمة المصادر:

البي بي سي. ٢٠٢١. الحوثيون يشترطون رفع الحصار عن اليمن رداً على المبادرة السعودية. ٢٣ اذار ٢٠٢١.
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56495643>

البي بي سي. ٢٠٢١. هل أصبحت الإمارات قوة إقليمية كبرى بعد صفقة الأسلحة الأمريكية؟". ١٥ نيسان
٢٠٢١.

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-56767985>

البي بي سي. ٢٠٢١. الحرب في اليمن: الولايات المتحدة تعترم إلغاء تصنيف الحوثيين "منظمة إرهابية"، ٦
شباط ٢٠٢١.

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55954040>

الجزيرة نت. ٢٠٢١. مبادرة سعودية جديدة لإنهاء الحرب في اليمن. ٢٣/اذار ٢٠٢١.
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/3/22/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9>

الذهب، علي. ٢٠١٧. ميزان القوى العسكرية في اليمن التحولات والسيناريوهات. مركز الجزيرة للدراسات
الاستراتيجية. ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٧.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/01/170126114745660.html>

الشمري، مصطفى ابراهيم سلمان. ٢٠١٣. عسكرة الوجود العسكري الامريكى في الخليج، القاهرة: العربي للنشر
والتوزيع.

العبيدي، إبراهيم خلف. ١٩٧٦. الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١. بغداد. مطبعة الاندلس.
القاسمي، خالد محمد. ١٩٧٧. الجزر الثلاث بين السيادة العربية والأحتلال الأيراني. المكتب الجامعي الحديث.
الإسكندرية.

الكوراني، زياد عبدالرحمن. ٢٠١٨. رؤية جيوسراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزام
الاستراتيجيات. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

النجار، أحمد اسيد النجار. ٢٠١٨. "الإنفاق العسكري في العالم والمنطقة والوطن العرب". مجلة المستقبل العربي
مجلد ٤٠، عدد ٤٧٠ (ابريل): ٨٦ - ١٠٨.

جراعبة، محمود. ٢٠٢١. منظور إسرائيل المنى للشرق الوسط: تحالفات دفاعية أم تنسيق أمني؟. مركز الجزيرة
للدراستات. ١٤ نيسان ٢٠٢١.

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4972>

جوز إف. جريجوري . ٢٠٢٢. ماذا يعني "انسحاب" الولايات المتحدة من الشرق الأوسط؟. معهد دول الخليج العربية في واشنطن. ١٠ كانون الأول ٢٠٢٢.

<https://agsiw.org/ar/what-does-u-s-withdrawal-from-the-middle-east-mean-arabic/>

سحقي، سمير. ٢٠١٨. الازمة الخليجية الراهنة قراءة في الاسباب والعوامل والابعاد، في كتاب: الاسباب والتداعيات، قطر، المملكة السعودية، الامارات، البحرين. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

سليمان، حسين. ٢٠٢١. التداعيات الاقتصادية المحتملة للهجمات في الخليج وبحر العرب، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١.

سي ان ان العربية. ٢٠٢٠. بايدن يصنف قطر حليفا رئيسيا للولايات المتحدة من خارج الناطق. ١١ اذار ٢٠٢٢.

<https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/03/11/biden-qatar>

شكارة، أحمد عبدالرزاق. ١٩٩٢. "البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة والدول الثلاث". مجلة التعاون، العدد ٢٨ الرياض، ديسمبر ١٩٩٢.

عبد الكريم، ابراهيم، ٢٠١٢. تقدير موقف الثورات العربية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

فخرو، الهام. ٢٠٢١. حل أزمة الخليج خارج الخليج، International Crisis Group، ٢٦/كانون الثاني ٢٠٢١.

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/resolving-gulf-crisis-outside-gulf>

كمال، أشرف ٢٠٢٢. "عام على حكم بايدن.. كيف سارت العلاقات بين واشنطن ودول الخليج؟". الخليج أون لاين، ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٢.

<https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D8%9F>

مارتيني، جيفري، وبيكا اسر. ٢٠١٦. "افاق تعاون بلدان الخليج العربي". كاليفورنيا: مؤسسة راند. محمود، فاضل محمود ٢٠٢٠، المتغير العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وانعكاساته على امن واستقرار المنطقة، رسالة ماجستير، جامعة الدفاع للدراسات العليا، كلية الدفاع الوطني.

مرزوق، مايسة. ٢٠٢١. "العلاقات الأمريكية -السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح". المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. ١٥ نيسان ٢٠٢١.

<https://democraticac.de/?p=74069>

مركز اضواء للدراسات والبحوث. ٢٠٢١. "ملف شامل حول أسباب النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث". ٢٢ شباط ٢٠٢١.

مولانا، احمد فريد. ٢٠١٩. "سباق التسلح في الخليج دراسة مقارنة بين كل من السعودية – قطر". المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، اسطنبول، ١١ شباط ٢٠١٩.
ولد، أباه السيد. ٢٠٠٤. "عالم ما بعد ١١ سبتمبر الإشكالات الفكرية والاستراتيجية". بيروت" الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، طهران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. ٢٠٠٤.
ياس، محمد. ٢٠١٢. امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة. مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣ مجلة شؤون عربية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ١٣١-١٥٨.

List of references:

- Azizi, Hamidreza, Vali Golmohammadi, Amir Hossein Vazirian. 2020. Middel East Studies.
- Borger. Julian. Patrick Wintour. 2021. Biden announces end to US support for Saudi-led offensive in Yemen.The Guardian. 4 Feb 2021.
- BP Statistical Review of World Energy.2021. Reviewing World Energy.
- Congressional Research service.2020. Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S.
- David. Javier E. 2017. US-Saudi Arabia seal weapons deal,CNBC.
<https://www.cnbc.com/2017/05/20/us-saudi-arabia-seal-weapons-deal-worth-nearly-110-billion-as-trump-begins-visit.html>
- Globalsecurity.org. 2022. " Saudi Arabia Facilities." Khohar. April 10 2022.
<https://www.globalsecurity.org/military/facility/saudi-arabia.htm>
- Globalsecurity.org. 2022. "United Arab Emirates Facilities". Al Dhafra Air Base, UAE base. sptember23.2022. <https://www.globalsecurity.org/military/facility/uae.htm>
- <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>
- <https://www.theguardian.com/world/2021/feb/04/us-end-support-saudi-led-operations-yemen-humanitarian-crisis>
- Interim National Security Strategic Guidance, Statement and releases .2021. The White House. MARCH 03, 2021.
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/03/03/interim-national-security-strategic-guidance/>
- Katzman, Kenneth McInnis, Kathleen J. Clayton Thomas. 2020. U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy. Congressional Research Service. May 8, 2020. 1-22.
<https://sgp.fas.org/crs/mideast/R45795.pdf>
- Military Bases.com.2021. US Military Bases in Iraq. <https://militarybases.com/overseas/iraq/>

- Pars, Rouzbeh and Tabrizi, Bassiri. 2020. State of play of EU-Iran relations and the future of the JCPOA, Policy Department for External Relations, European Union, Belgium.
- Perkins, Charles.2021. Biden's Middle East Drawdown. JINSA's Gemunder Center for Defense and Strategy. April 2021.
- The guardian.2017. Rex Tillerson says Qatar's Gulf neighbours should lift blockade. 21 Jul 2017.
<https://www.theguardian.com/world/2017/jul/21/rex-tillerson-says-qatars-gulf-neighbours-should-lift-blockade> . 4/7/2021
- The Jerusalem post.2022." Biden decides to advance sale of F-35 fighter jets to UAE"14 April 2022.
<https://www.jpost.com/breaking-news/biden-administration-proceeding-with-23-billion-weapon-sales-to-uae-665093>
- U.S. Navy Office of Information. 2021. U.S. Forces Conduct Joint Aviation Integration Exercise with UAE and Saudi Arabia. 08 June 2021. Washington.
- Valeri, Marc.2017 . Iran-Oman Relations since the 1970sIran-Oman Relations Since the 1970s: A Mutually Beneficial Modus Vivendi. DOI: 10.1007/978-3-319-43289-2_7 VOL 29. NO. 2 150-166. <https://doi.org/10.1111/dome.12219>.
- Wallin, Matthew.2018. U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East. Security Project.
- Zenko, Micah.2008. US Military Policy in the Middle East. The Royal Institute of International affairs. Research Paper. US and Americas Programme . October 2018. Chatham House.